



المنظمة الدولية للهجرة
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

إطار حوكمة
الهجرة

العناصر الأساسية لتيسير هجرة البشر وتنقلهم بطريقة منظمة وآمنة ومنتظمة
ومتسمة بالمسؤولية من خلال سياسات هجرة تتسم بحسن التنظيم والإدارة

مبادئ إطار حوكمة الهجرة وأهدافه

١. النهوض برفاه المهاجرين والمجتمع
الاجتماعي الاقتصادي

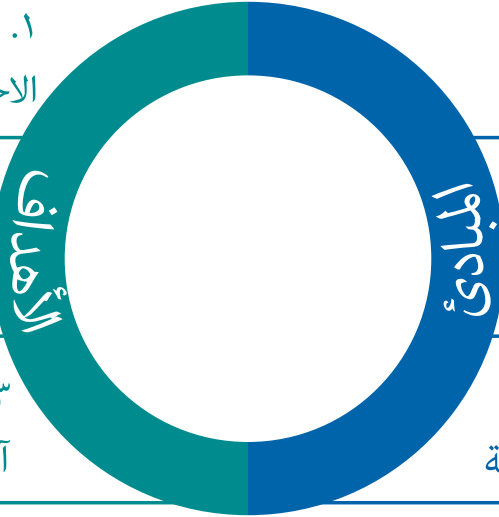
١. الالتزام بالمعايير الدولية وكفالة
حقوق المهاجرين

٢. التطرق لأبعاد التنقلات البشرية
في خلال الأزمات بطريقة فعّالة

٢. وضع سياسات باستخدام الأدلة
ومقاربة «الحكومة بأكملها»

٣. ضمان أن تتم الهجرة بطريقة
آمنة ومنظمة وحافطة للكرامة

٣. العمل مع الشركاء للتطرق
لقضايا الهجرة والقضايا ذات الصلة



إنّ هذه الأهداف الثلاثة محدّدة ولا تتطلّب أيّ معاهدات
أو قوانين أو ممارسات غير تلك القائمة أصلاً. وإذا استخدمت
سويةً، يمكن لهذه المبادئ أن تضمن حوكمةً للهجرة بطريقة
متكاملة وشاملة، وأن تستجيب بذلك إلى حاجة أخذ الفئات
المتنقلة من البشر بعين الاعتبار والتطرق لحاجتهم إلى المساعدة
في خلال حالات الطوارئ، وأن تبني القدرة على التأقلم لدى
الأشخاص كما المجتمعات المحليّة، وأن تضمن فرص السلامة
الاقتصادية والاجتماعية للدول.

تفترض المبادئ الثلاثة أعلاه الظروف المواتية لإدارة الهجرة
بشكل جيّد من خلال خلق بيئة أكثر فعالية لتحسين النتائج
إلى أقصى حدّ، الأمر الذي يجعل الهجرة مفيدةً للجميع. وتقدّم
هذه المبادئ السبل التي تضمّن من خلالها البلدان متاحة
متطلّبات حوكمة الهجرة النظامية.

1 المبدأ الأول: الالتزام بالمعايير الدولية وكفالة حقوق المهاجرين

تتطلب الهجرة الإنسانية والمنظمة امتثالاً للقانون الدولي. فيعد واجب احترام حقوق الأفراد وحمايتهم وكفالتهم مركزاً أساسياً ينطبق على الأفراد جميعاً المتواجدين على أراضي الدول، بغض النظر عن الجنسية أو وضع الهجرة، ومن دون أي تمييز، وذلك للمحافظة على أمنهم، وسلامتهم البدنية، ورفاههم، وكرامتهم. وتتضمن حماية حقوق الأفراد محاربة رهاب الأجانب والعنصرية والتمييز، بما يضمن الامتثال لمبادئ المساواة وعدم التمييز، والقدرة على الوصول إلى الحماية.

2 المبدأ الثاني: وضع سياسات باستخدام الأدلة ومقاربة «الحكومة بأكملها»

غالباً ما تكون سياسة الهجرة موضع جدال سياسي، ويمكن أن تركز على المشاعر الشعبية. على سياسة الهجرة أن تستند إلى الوقائع وإلى تحليل الفوائد والمخاطر التي تترتب على انتقال البشر إلى الدول المعنية تحليلاً مركزاً على الأدلة. ولغرض إدارة الهجرة بشكل جيد، على الدول أن تجمع معلومات وبيانات موثوقة حول التركيبة السكانية والتحركات عبر الحدود والنزوح الداخلي والشتات وأسواق العمل والاتجاهات الموسمية والتعليم والصحة وغيرها وتحليلها وتستخدمها. بالإضافة إلى ذلك، على الدول أن تسعى إلى فهم اتجاهات الهجرة وإدماجها في سياساتها، بما في ذلك ارتباطها بالتدهور البيئي

وتغير المناخ والأزمات. وفي الوقت عينه، يجب أن تتضمن السياسات والقوانين التي تؤثر على تحركات البشر: السفر والتنقلات المؤقتة والهجرة والهجرة النازحة والجنسية وأسواق العمل والإملاء الاجتماعي والاقتصادي والصناعة والتجارة والإندماج الاجتماعي والخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم وإنفاذ القانون والسياسة الخارجية وسياسات التجارة والسياسات الإنسانية. وبالتالي، تعتمد الحكومة الجيدة للهجرة على مقاربات تتضمن الحكومة بأكملها، تكون من خلالها الوزارات جميعها التي تحمل مسؤوليات ترتبط بتنقل البشر مشاركة بهذه العملية. وبهذه الطريقة، تضمن الدول سياسات هجرة وتنقل تنهض بمصالحها الأوسع.

3 المبدأ الثالث: العمل مع الشركاء للتطرق لقضايا الهجرة والقضايا ذات الصلة

تتضمن الهجرة والتنقل بحكم طبيعتها جهات فاعلة متعددة: الدول وجوارها، والسلطات دون الوطنية، والمجتمعات المحلية، المهاجرين وعائلاتهم، والشتات، وأرباب العمل والنقابات. بالإضافة إلى ذلك، ثمة عشرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية تختص بالهجرة والأعمال الإنسانية. وتتطلب حوكمة الهجرة بشكل جيد إقامة شراكات لتوسيع الفهم حول الهجرة وتطوير مقاربات شاملة وفعالة.

1 الهدف الأول: على حوكمة الهجرة الجيدة والسياسات المرتبطة السعي للنهوض برفاه المهاجرين والمجتمع الاجتماعي الاقتصادي

يعد الفقر وعدم الاستقرار وعدم القدرة على الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى بعضاً من العوامل التي قد تدفع الأفراد إلى الهجرة. ويمكن لهؤلاء المدفوعين نحو الهجرة، على عكس الذين يختارون الهجرة، أن يغادروا بلادهم في ظل ظروف غير مرغوبة أو خطيرة، بما في ذلك من خلال اللجوء إلى خدمات يقدمها مقدمو الوظائف ومهربون وتجّار غير أخلاقيون. لذلك، تتطلب حوكمة الهجرة بطريقة جيدة إداً تعزيز الاستقرار والتعليم وفرص التوظيف والحد من دوافع الهجرة القسرية عبر تعزيز القدرة على التأقلم، مما يسمح للأفراد باتخاذ قرار واعٍ بالبقاء أو الهجرة. وحتى ولو استبعدت دوافع الهجرة القسرية، قد يختار الأفراد السعي وراء فرص مختلفة أو أفضل أو الالتحاق بعائلاتهم. ولذلك، على قوانين الهجرة وسياساتها أن تتضمن نتائج اجتماعية اقتصادية جيدة للمهاجرين والمجتمعات المحلية الأصلية والانتقالية ومجتمعات المقصد.

2 الهدف الثاني: تركز حوكمة الهجرة الجيدة على الاستجابات الفعّالة لأبعاد التنقلات البشرية في خلال الأزمات

في العام ٢٠١٥، نزح ٦٠ مليون شخص بسبب كوارث من صنع الإنسان وكوارث طبيعية. ولا يزال عدد كبير من المهاجرين قسراً يرحلون تحت وطأة ظروف نزوح ممتدة، بما في ذلك في المناطق الحضرية. وتترتب على الأزمات تأثيرات طويلة الأمد على المهاجرين والمجتمع. وبالتالي، فإن اتخاذ قرارات متسافرة من قبل المجتمع الدولي لازمة وذلك: للحؤول دون وقوع الأزمات والتحضير لها؛ ودعم المهاجرين والنازحين والمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات وفقاً للمبادئ الإنسانية؛ وتعزيز الحلول المستدامة لإنهاء النزوح. يجب أن يكون التطرق لأسباب الأزمات الجذرية والتنقلات البشرية الناجمة عنها جزءاً من مقاربات مستدامة وطويلة الأمد تجاه استعادة العافية والتنمية المستدامة والانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستجيب المجتمع الدولي للأزمات مع تفهم أن الهجرة هي نتيجة محتومة وأن جهود التعافي والجهود الانتقالية تتطلب أخذ حاجات المهاجرين ومجتمعاتهم المحلية بعين الاعتبار.

3 الهدف الثالث: على الهجرة أن تتم بطريقة آمنة ومنظمة وحافطة للكرامة

إن ضمان أن تتم الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة يعني أيضاً التقليل من المخاطر المرتبطة بتنقل البشر. وهذا يضمن تطبيق إجراءات صحية فعّالة عبر الحدود وتعزيز استراتيجيات الصحة العامة للحؤول دون انتشار الأمراض وحماية صحة المهاجرين والمجتمع. وتتطلب المحافظة على نزاهة خطط الهجرة والتنقل القدرة على تحديد الهجرة غير الشرعية ومنع النشاطات غير القانونية عبر الحدود. وعلى وكالات الهجرة والحدود العمل مع القضاء المحلي والعالمي والوكالات الأمنية لجمع معلومات استخباراتية واستخدامها وتحليلها، بما في ذلك لمحاربة الإرهاب والإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والنشاطات عبر الحدودية الإجرامية الأخرى.

ثمة علاقة واضحة ومرتبطة بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية، وتعد الهجرة مكوناً أساسياً ذا صلة لها جميعها. ويعي المجتمع الدولي أن المساعدة في حالات الطوارئ يجب أن تُقدّم بطريقة تدعم الإنماء طويل الأمد لضمان انتقال ميسر من الإغاثة إلى التأهيل. وفي الوقت عينه، يعدّ النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة أساسيين للحؤول دون الكواث الطبيعية وغيرها من الأزمات والتحضير لها والتأقلم معها.

تعدّ الهجرة اتجاهاً متنامياً، وحتى الآن ليس ثمة من وثيقة متفق عليها تقدّم بشكل واضح عناصر الحوكمة الجيدة للتنقلات البشرية.

يسعى إطار حوكمة الهجرة إلى تقديم مجموعة من ثلاثة مبادئ وثلاثة أهداف بطريقة مبلورة ومتسقة وشاملة تضمن في حال أحترمت وطُبقت أن تكون الهجرة إنسانية ومنظمة وأن يستفيد منها المهاجرون كما المجتمعات